الطريق إلى الانتخابات الفلسطينية ليس مستحيلا

مروان كنفاني
مستشار الرئيس الراحل ياسر عرفات

يدرك الشعب الفلسطيني وقياداته أن المطلب الأهم والهدف الواجب هو العمل لاختيار قيادة جديدة وشرعية تقوم بمسؤولية العمل من أجل تحقيق الأهداف الوطنية الشرعية، التي ضحّى الشعب كثيرا من أجل تحقيقها منذ أكثر من قرن من الزمن.

خلال الشهر الماضي، طرحت منظمات فلسطينية أساسية مشروع مبادرة تحمل توصيات وخطوات لتحقيق هدف المصالحة وفق الاتفاقات السابقة والفاشلة للفصائل الفلسطينية. وأطلق الرئيس محمود عباس، في احتفالات بدء دورة الأمم المتحدة، تصورا أكثر وضوحا وتركيزا، يتمثّل في المضي مباشرة نحو انتخابات رئاسية وتشريعية فلسطينية.

تبدو فكرة الانتخابات العامة صعبة التحقيق في ظل التشرذم الفلسطيني، جغرافيا وسياسيا، والانقسامات التي ترسّخت والدماء التي سُفكت، والتحالفات التي أصبحت واقعا يصعب تجاوزه أو إصلاحه. وانعكس ذلك كله على رد فعل الشعب المتشكك في مواقف الفصائل الفلسطينية واهتمامها بإعادة شرعية اختيار القيادة له، باعتباره صاحب الولاية الوحيد في هذا الصدد.

يصعب على الشعب الفلسطيني تقبّل مبدأ المصالحة بديلا عن الانتخابات العامة، لأنه لا يقود لإعادة حقه في اختيار قيادته، لأن المصالحة تهدف إلى إعادة توزيع السلطة وتقاسم الشعب والأرض بين الفصائل والأحزاب التي لم ينتخبها أو يكلفها أو يدعمها الشعب الفلسطيني.

بالرغم من ذلك، فإن هذا الحراك الفصائلي، البديل للحراك الشعبي، قد يأخذ الشعب الفلسطيني إلى لعب دور أكبر في عملية انتخابية عامة ربما تكون الأولى منذ عام 2006. ويتحتم الاستمرار في دعم سياسة التعاون هذه للتوصل إلى صيغة يكون فيها الشعب الطرف الوحيد الذي يملك الشرعية لاختيار قيادته الجديدة.

إن التجارب التي تدور حولنا في المنطقة العربية أثبتت نجاعة التوصل إلى انتخابات عامة سلمية ونزيهة عن طريق نزع السلطة عمّن استولى عليها، وتسليمها لمجلس سيادي مستقل ومؤهل يشكّل حكومة لإدارة البلاد ويهيئ لانتخابات رئاسية وتشريعية تتولى السلطة الشرعية، لأنه لا يمكن إجراء انتخابات نزيهة في وجود وتحكّم القوى التي انتزعت السلطة من أصحابها الشرعيين.

أليست فلسطين هي الحلم المقدّس. ليست السلطة الوطنية هي الهدف النهائي، إنما هي الأمل في استرجاع فلسطين وتحرير القدس. والانتخابات المنشودة اليوم هي الأداة الوحيدة التي قد تتمكّن من تحقيق أهدافنا

يعمد العديد من المسؤولين وممثلي الفصائل، وحتى المفكرين والكتّاب، إلى طرح أسئلة تعجيزية حول صعوبة أو ربما استحالة إجراء انتخابات فلسطينية في ظل الأوضاع السائدة، الفلسطينية والإقليمية والدولية، وهناك تخوفات شرعية وواقعية يجب تجنبها وتجاوزها، على أنها مشاكل يتحتم علينا التغلب عليها، وليست أسبابا يُستند عليها لرفض مبدأ الانتخابات ووسيلة للتمسك بالوضع الراهن.

تضم الأسئلة التي تُثار في هذا الصدد، موضوع القانون الانتخابي المفروض أن يُصدر من المجلس التشريعي في كل انتخابات عامة. وليس هناك مجلس تشريعي فلسطيني شرعي؟ وهل سيتمكن سكان القدس العرب من المشاركة في الانتخابات؟ ومن هم الفلسطينيون الذين سيشاركون في الانتخاب، وأين هم؟ وهل سيشارك اللاجئون في بلاد المهجر في الانتخابات؟ وما هو دور منظمة التحرير الفلسطينية ولجنتها التنفيذية؟

يندر في التاريخ القديم والحديث أن حققت دولة استقلالها الناجز والكامل دفعة واحدة، اللهم إلا إذا استطاعت بالقوة المجرّدة أن تحقق ذلك، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه في الحالة الفلسطينية في وضعها الحالي، فماذا يفعل الفلسطينيون؟

هل يمكن اليوم أن يؤسسوا لوضع مستقبلي قائم على الاختيار الحر للشعب الذي يعيش على الأرض الحالية نيابة عن الشعب الفلسطيني المنتشر في كل أنحاء العالم. ويحفظ هذا المبدأ المقدّس بحقه، فيما يملكه اليوم أو ما يمكن أن يحققه بنضاله من أرض فلسطينية مستقلة في المستقبل، في اختيار ومحاسبة القيادة التي تحكمه في تداول سلمي. هل تحقيق ذلك هو إضافة تجميلية للنظام السياسي، أم ضرورة ملحّة لتطوّر النظام أو ربما وجود النظام السياسي الفلسطيني بحد ذاته؟

لا يسمح الوضع الراهن المحلي والإقليمي والدولي، للفلسطينيين في كل بلاد تواجدهم، بما في ذلك بعض المناطق الخاضعة للاحتلال الإسرائيلي، أن يتمتعوا بحق المشاركة في الانتخابات. كما أن الدول العربية والأجنبية المستضيفة للاجئين منذ سبعين عاما لن تسمح لبعض مقيميها بالانتخاب في دولة أخرى اسمها فلسطين. كما أنها قد تُوقف أو تخفف بعض التسهيلات والحقوق التي يستفيد منها اللاجئون على أرضها.

ولو أمكن تجاوز كل العقبات، كيف يمكن أن يترشح فلسطيني من الخارج لمنصب في المجلس التشريعي في رام الله؟ هل سوف يُسمح للفلسطينيين في الخارج بحق الانتخاب ويمنع عنهم حق الترشّح؟

نتذكر جميعا أن مثل هذه التخوفات التي انقلبت عند البعض إلى اتهامات، قد ثارت منذ عام 1993 بتوقيع الفلسطينيين اتفاق السلام مع إسرائيل. واليوم، وبعد أكثر من 26 عاما على ذلك التاريخ، هل حقيقة انقطع التواصل بين فلسطيني ما تبقى من دولة فلسطين، وفلسطيني عام 1948؟ هل تنازلوا عن القدس واللاجئين وحق العودة؟

أليست فلسطين هي الحلم المقدّس؟ ليست السلطة الوطنية هي الهدف النهائي، إنما هي الأمل في استرجاع فلسطين وتحرير القدس. والانتخابات المنشودة اليوم هي الأداة الوحيدة التي قد تتمكّن من تحقيق أهدافنا. هل ستحمل الفصائل الفلسطينية شرف إيصال الشعب إلى وضع شرعي مدعوم من كل فئاته، أم ستمكّن، وعلى رأسها حركتي فتح وحماس، الوضع السياسي الراهن الذي يئن منه ومن الاحتلال الإسرائيلي الأمرّين؟

يقف العالم اليوم بانتظار ما سيفعله الفلسطينيون وقياداتهم لرفع الظلم والقهر عنهم. والعالم يسمع ويرى ويؤيد ما هو ممكن من قراراتنا.

أوقف الموقف الأوروبي أحلام بنيامين نتانياهو، رئيس وزراء إسرائيل، من تهويد غور الأردن والمستوطنات المنتشرة في أراضي الضفة الغربية. وتدعم الأمم المتحدة شعبنا في تحقيق مطالبه الشرعية. وسوف يؤيدنا العالم في جهدنا لإجراء انتخابات عامة تضمن تداول السلطة.

لقد مضى عهد الشعارات والتهديدات التي لا تخيف أحدا من حولنا، ولن تعطي إسرائيل أي مكسب ملموس لأصحاب المقاومة ولا لأصحاب التفاوض، وهما؛ منقسمون ومتعادون ومتحالف كل منهم في الخلافات الإقليمية لطرف ضد طرف.

قد يكون التوصل إلى إجراء انتخابات نزيهة يقودنا لقيادة فلسطينية شرعية صعبا ومعقدا، لكنه ممكن وليس مستحيلا. يحتاج فقط إلى نوايا حسنة وعمل صادق مشترك، وتضحية بالانغلاق على الأهداف التي تضع الفصائل ومصالحها فوق حقوق الشعب وأهدافه الوطنية.

مؤشرات العملية التركية شرق الفرات

عدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

ترتسم الكثير من المؤشرات التي تستوجب التأمل، من خلال التطور الحاصل في شرق نهر الفرات، شمالي غرب سوريا. فقد أصبحت اللعبة التركية الأردوغانية الأميركية تجري في العلن وعلى المكشوف، انسجاما وتنافرا.

وفي موازاة هذه اللعبة، تظهر جلية حقيقة موقف أنقرة، حيال سوريا والسوريين، إذ يتبدى رجب طيب أردوغان، أولا، وقد استنفد أغراضه من استيعاب اللاجئين السوريين، وبات يفتش للحزانى المألومين عن حاضنة داخل جغرافيا بلادهم، علما بأن البُعد النفسي والاجتماعي في معاناة كل لاجئ سوري، موصول بمسألة العودة الآمنة إلى مسقط رأسه، حيث منزله وأهله وذكرياته وقبور أحبابه. فلا فرق عنده بين الإقامة في شرق الفرات في شمالي غرب سوريا أو الإقامة في جزيرة يونانية. فكلها عنده أراض لجأ إليها هربا من النيران. ربما يكون الفارق الوحيد أن إقامته مؤقتة في جزيرة يونانية، طالما أن أردوغان نفسه تفاهم مع الروس على السماح له بإبعاد الوحدات الكردية أو تصفيتها، على أن يكون النظام السوري هو المستفيد في النهاية، لأن شرط السماح له بذلك هو تعهده للروس بالانسحاب من الأراضي السورية، بعد إنجاز مهمته وطرد الأكراد أو إبادتهم. هنا تأخذ الحقيقة مداها الأقصى، ليصبح من المسلّمات أن التدخل التركي في سوريا لم يكن لسواد عيون السوريين، أو من أجل حريتهم ومن أجل العدالة، وإنما كان ولا يزال يتعلق حصرا بالإجهاز على المتمردين الأكراد والاستحواذ على سوريا لو استطاع!

لابد أن يكون الروس الآن، في أسعد لحظاتهم، لأن إدارة دونالد ترامب، التي تحالفت مع الأكراد وتمثلت دور حمايتهم، تخلت عنهم تماما، على كره من البنتاغون. ومن المؤشرات اللافتة الجديرة بالتأمل أن أردوغان بات يشكو البنتاغون الذي لم يطع الرئيس ترامب وينسحب فورا. وهذا يعيدنا إلى موضوعات عدة، من بينها المسألة الفلسطينية، التي فعل ترامب كل ما يستطيع للإجهاز عليها وطعن أمنيات الشعب الفلسطيني.

كأننا في مهرجان خيانة. ترامب يخون الأكراد فيتذمر البنتاغون من الخيانة ويتباطأ في الانسحاب. والأكراد، للأسف، لا يتعلمون. فها هم أمام حقيقة صادمة، قوامها أن أقصى ما قالته وزارة الدفاع الأميركية هو التعبير عن حيادها وعن النأي بالنفس بخصوص العملية العسكرية التركية، التي يمكن أن تبيدهم. وجاء في تصريح أخير لها أن "الولايات المتحدة لا تؤيد العملية التركية المرتقبة في شمال سوريا، ولن يدعمها الجيش الأميركي بأي شكل من الأشكال، لتنأى واشنطن بنفسها عن عملية تهدد المقاتلين الأكراد السوريين الذين تدعمهم". والكلام هنا يجيب عن سؤال لم يسأله الأكراد أصلا وهو؛هل ستدعم القوات الأميركية عملية القوات التركية؟ وكان الجواب الضمني لا. لكن ترامب، صاحب المبادرة إلى التخلي عن الأكراد، لم يجد أمامه للتنفيس عن غضبه من أردوغان سوى التهديد بتدمير الاقتصاد التركي، أي التهديد بمنطق المال الذي يعرفه.

روسيا كذلك تخون سوريا بالتفاهم مع الأتراك لكي يتوغلوا في أراضيها، مثلما حدث في عفرين. فالتفاهمات تتقاطع بينما الأجندات تتصادم. وموسكو تتشفى في الأكراد الذين تحالفوا مع الأميركيين، وتلوّح لهم بالعصا والجزرة؛ إما أن يبيدكم الأتراك أو أن تفتحوا الطريق لقوات النظام السوري لكي تدخل إلى مناطق وحداتكم بموجب تسوية تتوصلون إليها معه، وتنسوا حكاية "سوريا الديمقراطية"!

في هذه الأثناء يفضل الروس الاستمرار في سياقهم وتنفيذ أجندتهم دون متاعب. فقد صرح المتحدث الإعلامي باسم الرئيس فلاديمير بوتين أن "الأفضل بالنسبة إلى الأتراك أن يمتنعوا عن أي عمل من شأنه خلق عقبات على طريق التسوية الروسية".

التدخل التركي في سوريا، لم يكن لسواد عيون السوريين، أو من أجل حريتهم، وإنما كان يتعلق حصرا بالإجهاز على المتمردين الأكراد والاستحواذ على سوريا لو استطاع

ومع انكشاف حقيقة المواقف يمكن للمتابعين أن يعودوا إلى بدايات التكاذب. فأردوغان يتقمص شخصية الحاني المتعاطف مع الانتفاضة السورية ذات المضامين الاجتماعية والسياسية والديمقراطية، ويضخ في الوقت نفسه عتاة الإرهابيين إلى سوريا، ويخون الأمنيات الشعبية السورية، بجلب أعتى المستبدين المتفوقين على النظام في البطش. ثم ينقلب هؤلاء على أردوغان، ومن يتبقى منهم على مقربة من أظافره، يمتثل له وينضوي في معسكره على الحدود. ويفتح بوابات تركيا للاجئين الأكراد، ثم بعد سنوات يضيق ذرعا بهم ويريدهم أن يتوطنوا شرقي الفرات بعيدا عن مناطقهم وفي مرمى النيران، تحت عنوان العودة إلى بلادهم، وليس إلى مدنهم وقراهم وأراضيهم وما تبقى من بيوتهم. ولكي تستكمل الغواية مفاعيلها تتسلط الأجهزة التركية على اللاجئين السوريين في بلادها، وتبدأ فجأة حملة للتضييق عليهم. في هذه الأثناء، جرى الحديث عن احتمالات أن تبادر الوحدات الكردية إلى اقتراف خيانة جوابية، تنال من الأميركيين والأتراك والنظام السوري بضربة واحدة. فالأميركيون عندما علموا بأن القوات التركية ذاهبة إلى عمليتها العسكرية تعجلوا في القول إنهم يعهدون لأنقرة مهمة التكفل بمعتقلي "داعش"، الذين اعتقلتهم القوات الأميركية أثناء الحرب على داعش وأودعتهم سجون وحدات "سوريا الديمقراطية". وكأن ترامب يقول بالتعبير الدارج "ليعد العجل إلى بطن أمه".

ولم يسارع الأتراك إلى طرح رأيهم في هكذا مهمة مفاجئة لم يرسموا لها سيناريو التدابير. ويتوقع الأتراك، منطقيا، أن تلجأ القوات الكردية إلى إطلاق سراح الدواعش انتقاما من الجميع، مع حثهم على القتال معها. وقد ألمح الناطق باسم الوحدات الكردية إلى هذا الخيار قائلا "إن عملية تركيا العسكرية، سيكون لها الأثر السلبي الكبير على حربنا ضد داعش، وستدمر كل الإنجازات التي تحققت من خلال هذه الحرب وستعصف بالاستقرار في المنطقة ويظهر الدواعش من جديد". وعلى الفور تحسس أردوغان خطر التلويح الكردي، فقال إنه سيدرس ماهية الخطوات اللازمة لضمان عدم فرار عناصر داعش من السجون في منطقة شرق الفرات.

وكان الرئيس الأميركي قد أشار إلى أن عدد سجناء داعش في شرق الفرات يبلغ 1800 عنصر. وهؤلاء في حال فرارهم، مقاتلون مدربون أشداء، يمكن في حال انضمامهم إلى الوحدات الكردية أن يجعلوا الثمن الذي تدفعه القوات التركية باهظا، الأمر الذي من شأنه المساعدة في تأجيج السجال الداخلي حول سياسات أردوغان في تركيا نفسها. وربما تلجأ القوات التركية، لكي تتحاشى خطر فرار سجناء داعش، إلى الإبادة بالقصف الجوي لمراكز اعتقال السجناء الدواعش، على الرغم من كون نسبة كبيرة منهم تحمل جنسيات أوروبية.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk